بعثة لبنان الدائمة
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا

كلمة وفد لبنان أمام المؤتمر العام الثاني والستّين
للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة
فيينّا، في ٢٠١٨/٩/١٨

أودّ بداية أنْ أهنّئكم على انتخابكم رئيسة للدورة الثانية والستّين للمؤتمر العام للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، وأتمنى لكم ولأعضاء المكتب النجاح في مهامّكم. كما أشكر المدير العام والأمانة على التقارير وحُسن الإعداد لهذا المؤتمر.

إذا كان ميثاق الأمم المتّحدة قد حدّد أوّل مقاصدها بـ "تجنيب الأجيال ويلات الحرب"، فإنّ النظام الأساسي للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة قد حدّد أوّل أهدافها بتحقيق الإزدهار في كافة أنحاء العالم من خلال الإستعمال السلمي للطاقة الذريّة. وفي هذا المجال نودّ التوقّف عند المسائل التالية:

١- **التعاون التقني:** تضطلع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة بدور أساسي في تسهيل الوصول إلى الإستخدام السلمي للطاقة النوويّة في المجالات الطبيّة والزراعيّة والصناعيّة وغيرها. ونحن نطالب بمدّ صندوق التعاون التقني بالموارد الماليّة الضروريّة، على أنْ تُستخدَم بأعلى مستوى من الكفاءة. ونشير في هذا المجال إلى التعاون البنّاء القائم بين الهيئة اللبنانيّة للطاقة الذريّة وإدارة التعاون التقني في الوكالة، والتي نشكرها على ورش العمل وبرامج بناء القدرات والمشاريع التي تمّ تحقيقها في العديد من المجالات. ونحن مدركون للتحدّيات المتبقية، ونعمل على معالجتها، ومنها تحديث التشريعات، وإبرام بعض الإتفاقيّات، وتفعيل الجهاز البشري وبناء قدراته. كما أنّنا نتطلّع إلى المؤتمر الوزاري الذي سيُعقد في فيينّا خلال تشرين الثاني المقبل حول "العلوم والتكنولوجيا النوويّة"، ونأمل أن يُشكّل منصّة لتسهيل إدخال التقنيّات النوويّة في الاستراتيجيّات الإنمائيّة الوطنيّة بما يساهم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- **الأمان النووي:** يشهد العالم تعاظماً للدور السلمي للطاقة النوويّة، وهناك حاليّاً ٤٥١ مفاعلاً قيد التشغيل. وبالرغم من أنّ الأمان التشغيلي لمحطّات الطاقة النوويّة يُعتبر عالياً، إلّا أنّ المخاطر تبقى قائمة، خاصة وأنّ عمر العديد من هذه المفاعلات يصل إلى ٤٠ عاماً أو أكثر. وننوّه في هذا المجال بالتعاون القائم بين إدارة الأمان النووي في الوكالة والهيئة اللبنانيّة للطاقة الذريّة لتنفيذ مندرجات خطّة الدعم المتكاملة للأمان النووي (INSSP) في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع بالمواد النوويّة. ونشير أيضاً إلى تعزيز الحماية الماديّة لمبنى الهيئة اللبنانيّة للطاقة الذريّة ولمخزن المصادر اليتيمة، وتدريب الكوادر وتعزيز قدراتها، وإعادة معظم المواد المشعّة الخطِرة غير المستخدمة إلى بلد المصدر. وإنّنا نثمّن عالياً هذا التعاون المثمر بين لبنان والوكالة،

ونشكر إدارة الأمان النووي على المساعدة في تحقيق هذه الإنجازات، ونتطلّع إلى المزيد من التعاون في المستقبل.

٣- **الأمن النووي:** يولي لبنان أهميّة خاصّة لمفهوم الأمن النووي، لما له من تأثير على السلم والأمن الدوليّيْن. وإنّنا ندعم نشاطات الوكالة وإجراءاتها في هذا المجال، ونشدّد على دورها المركزي في تعزيز الأمن النووي على الصعيد العالمي. كما نتّفق مع قول المدير العام في الفقرة الثانية من مقدّمة تقريره بأنّ "المسؤوليّة عن الأمن النووي داخل أيّ دولة تقع كاملة على عاتق تلك الدولة". ونشير إلى أنّنا ننسّق اليوم مع إدارة الأمن النووي لإقامة ورشة عمل في بيروت حول بناء قدرات الأجهزة الوطنيّة المعنيّة، لرصد مصادر ومكامن التهديد من الإرهاب النووي، وصياغة الاستجابات الملائمة لها.

٤- **تطبيق الضمانات:** تكتسب مسألة الضمانات وتطبيقها أهمية قصوى، وتدخل في صلب عمل الوكالة. ولا تغيب هذه المسألة عن منطقة الشرق الأوسط، حيث يقول المدير العام في الفقرة الخامسة من تقريره إنّه لم يتمكّن من إحراز تقدّم للوفاء بالولاية المسنَدة إليه بموجب قرار الوكالة حول تطبيق ضماناتها في منطقة الشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أنّ جميع الدول في منطقة الشرق الأوسط تعهّدتْ بقبول ضمانات الوكالة الشاملة باستثناء إسرائيل التي يقتضي دفعها لإخضاع مرافقها النوويّة لهذه الضمانات. كما اطّلعنا باهتمام على تقرير المدير العام حول مفهوم الضمانات على مستوى الدولة، ونحن ننوّه بتواصل الوكالة مع الدول الأعضاء لشرح وجهة نظرها من هذا الموضوع. وإذ نعبّر عن حرصنا أنْ يكتسب تطبيق الضمانات أكبر فعاليّة ممكنة، فإنّنا نذكّر بأهمّية بعض المبادئ ومنها الشفافيّة والوضوح، والإبتعاد عن التسييس والمعايير المزدوجة.

٥- **إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط:** يذكّر لبنان بالقرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتمده عام ١٩٩٥ مؤتمرُ الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النوويّة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، علماً بأنّ جميع دول المنطقة أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة باستثناء إسرائيل. وبالرغم من كلّ قرارات مؤتمرات المراجعة، فإنّه لم يتمّ إحراز أي تقدّم باتجاه انعقاد المؤتمر التمهيدي لإقامة هذه المنطقة. ويبقى لبنان منفتحاً على أيّة مبادرة جدّية، تعيد إحياء الجهود الدوليّة لعقد هذا المؤتمر، وفق مرجعيّات خطّة عمل مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠، بما يوصل هذا المسار إلى خواتيمه المنشودة.

وفي الختام السيّدة الرئيسة، نعبّر مجدّداً عن إيماننا بالعمل المتعدّد الأطراف، وبالقدرة على ابتكار الحلول للمشاكل الدوليّة. وتبقى الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة، من المنظّمات التي يُعوَّل عليها لتطوير تكنولوجيّاتٍ نوويّة سلميّة تخدم الإنسانيّة، وتساهم في نشر التنمية المستدامة، وتحقيق الرفاهيّة لشعوب العالم.